

قراءة في أوقاف مدارس وزوايا تلمسان الزيانية

د/ عبید بوداود،

قسم التاريخ، المركز الجامعي معسكر.

إن الوقف نظام إسلامي عريق، عرفته المجتمعات الإسلامية منذ فترة مبكرة من تاريخها، وظل هذا النظام أي الوقف في حالة توسع مستمر إلى أن تقلص حجمه مع موجة الاستعمار الأوروبي الحديث، الذي انقض على العالم الإسلامي مع مطلع القرن التاسع عشر الميلادي، وعمل على مصادرة جل ممتلكات الوقف، وتعطيل مؤسساته الخيرية تحت ذرائع مختلفة.

شكل الوقف مؤسسة اجتماعية في غاية الأهمية، دأبت على تقديم خدمات جليلة للمجتمع، سواء في مجال الرعاية الصحية أو التعليمية أو إسعاف الفقراء والمساكين والغرباء أو الاهتمام بالمنشآت الدينية، أو فداء الأسرى؛ كما كان له الدور البارز في الحياة الاقتصادية الزراعية منها والحرفية.

كان هذا بفضل إقبال عدد كبير من شرائح المجتمع لاسيما من المياسير، وسلاطين الدول وأمرائها على وقف أجزاء من ثرواتهم خدمة لمصلحة من مصالح المسلمين، ولقد تنوعت هذه الثروات المحبسة بين العقارات والرباع، بل شملت حتى الثروات المنقولة كالعبيد والحيوانات وغللال الأشجار والأسلحة وغيرها.

إن الدول الإسلامية - التي فقدت قطاعا واسعا من ممتلكاتها الوقفية سواء بسبب انتهاكات الاستعمار لقوانين الوقف، ووضع يده على الكثير منها، أو بسبب تجاوزات حصلت على المستوى المحلي وأدت إلى تعطيل نشاط ودور تلك الممتلكات سواء بالاعتداء عليها وتغيير صفتها القانونية أو إهمالها - تعمل اليوم على إحياء تلك الأوقاف، وتفعيل دورها من جديد، بعدما أدركت أهمية ودور مؤسسة الأوقاف لاسيما في الحياة الاجتماعية، ومساعدتها لتلك الدول في القيام بأعباء الصحة والتعليم والاعتناء بالفقراء والمساكين والمسنين، هذه الأعباء التي ازداد حجم نفقاتها المالية. ولقد استمدت هذه الدول اهتمامها بنظام الوقف الإسلامي من خلال تاريخ ذلك الوقف وما قدمه من خدمات للمجتمعات الإسلامية، وكذلك من خلال ما تقوم به المؤسسات الخيرية في المجتمعات غير الإسلامية في إطار ما يعرف بتفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة.

لم يكن سلاطين الدولة الزيانية العبد - الوادية بالأقل شأننا عن نظرائهم من بني مرين، في الإقبال على الوقف والتشجيع عليه، لا سيما مع السلاطين الكبار، فالأحداث المبثوثة في مختلف المصادر تؤرخ لمختلف المبررات الوقفية التي بادر بها أولئك السلاطين.

فأثناء عرض يحيى بن خلدون لأحداث ما بعد سنة 668هـ (1269م)، يشير إلى بناء السلطان يغمراسن بن زيان (633 - 681هـ / 1235 - 1282م) لصومعتي الجامعين الأعظمين في كل من تاجررت وأجادير، المدينتان اللتان سوف تتألف منهما تلمسان المدينة (العربي، إ. 1983: 150). ويضيف: «ولقد استؤذن في كتابة اسمه بهما فقال بالزناتية "يسنت ربي" أي عرفه الله، علو همة، وحسن ظن بالخالق، وإعراضا عن التفاخر الدنيوي» (ابن خلدون، ي. 1980: 207).

وإذا صحت هذه الرواية، فإن أعمال الوقف، تكون قد بدأت مع أول سلاطين الدولة الزيانية، وإن ما أجاب به يغمراسن على الذي طلب منه كتابة اسمه على الصومعتين، ينهض دليلا على ورع هذا السلطان وتقواه.

وعلى عهد خليفته السلطان أبي سعيد بن يغمراسن المشهور بأبي سعيد عثمان الأول (681 - 703هـ / 1282 - 1303م)، وبالتحديد في سنة 696هـ / 1296م، شرع «في بناء الجامع المقابل لباب البنود» (ابن خلدون، ي. 1980: 209).

والظاهر أن المسجد المعني، هو مسجد أبي الحسن حيث ورد في رخامة التحسيس حسبما أشار بذلك بروسلا، أنه بني للأمير أبي عامر إبراهيم ابن السلطان أبي يحيى يغمراسن بن زيان، في عهد أخيه عثمان الأول، تخليدا لروحه بعد وفاته وصدقة عليه، ولقد عددت الأملاك المحبسة على هذا المسجد.

ولأهمية هذه الوثيقة الحبسية، ارتأينا إثباتها في المتن، حيث جاء فيها: «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما. بني هذا المسجد للأمير أبي عامر إبراهيم ابن السلطان أبي يحيى يغمراسن بن زيان في سنة ستة وتسعين وستمئة من بعد وفاته رحمه الله. وحبس لهذا المسجد عشرون حانوتا، منها بحائط قبلته أربعة عشر، وأمامها ستة، أبوابها تنظر للجوف، ومصرية بغربي المسجد على باب الدرب، وداران اثنتان بغربيه، الواحدة لسكنى إمامه، والثانية لسكنى المؤذن القيم بخدمته وآذانه، تحبسا تاما مؤبدا احتسابا لوجه الله العظيم، ورجاء ثوابه الجسيم لا إله إلا هو الغفور الرحيم» (Brousslard, CH. 1859: 162-163).

وهذا الوقف - المسجد، هو الأول من نوعه في الدولة الزيانية، حيث يبنى مسجد ليكون ثوابه على أمير كان قد توفى، ونحن لا نعلم على وجه الدقة من أنفق الأموال على مشروع بنائه؟ هل هي أموال كانت للأمير المتوفى، وأوصى ببناء هذا المسجد؟ أم أموال صرفها أخوه السلطان أبو سعيد عثمان الأول؟

وفي عهد السلطان أبي حمو موسى الأول (707 - 718 هـ / 1307 - 1318 م)، وبعد تخلصه من حصار السلطان المريني يوسف بن يعقوب، وبسط سلطانه على المغرب الأوسط، ورد عليه عالمان جليلان، طبقت شهرتهما كل بلاد المغرب الإسلامي، وهما من بلدة برشك، كانت لهما رحلة إلى المشرق، ثم عادا ليستقرا بتلمسان، وهما المعروفان بابني الإمام: أبو زيد عبد الرحمن (ت 743 هـ / 1342 م)، وأبو موسى عيسى (ت 749 هـ / 1348 م) (ابن مريم، م. 1986: 126). ولقد احتفى بهما أبو حمو موسى الأول، وبنى لهما مدرسة حملت اسميهما تقع داخل باب كشوطة، ولقد كانا لهما الأثر الطيب في نشر العلم، وتكوين عدد من الطلبة حملة العلم في مختلف فنونه. (ابن خلدون، ي. 1980: 130).

استمر هذان العالمان بتلمسان إلى أن سقطت في يد السلطان المريني أبي الحسن سنة 737 هـ / 1336 م، أي أنهما خدما على عهدي السلطانين أبي حمو موسى الأول، وأبي تاشفين عبد الرحمن الأول (718 - 737 هـ / 1318 - 1336 م). وورد عند ابن خلدون، أن المدرسة التي ابتناها أبو حمو موسى الأول لابني الإمام، تقع بناحية المطمر من تلمسان، ويضيف: «وابتى لهما دارين عن جانبيها، وجعل لهما التدريس فيها في أيوانين معدّين لذلك. واختصهما بالفتيا والشورى، وكانت لهما في دولته قدم عالية». (ابن خلدون، ع. 1992: 118)

ويحكى أن السلطان أبا تاشفين عبد الرحمن الأول، أنه كان مولعا ببناء القصور والدور، واستجلب آلاف النصارى لتحقيق مشاريعه العمرانية. (التسي، م. 1985: 140) ومن بين تلك المشاريع المهمة، المدرسة التي بناها بإزاء الجامع العظيم، والتي جاء في وصفها: «... وحسن ذلك كله ببنائه المدرسة الجليلة العديدة النظير... ما ترك شيئا مما اختصت به قصوره المشيّد، إلّا وشيّد مثله بها...». (التسي، م. 1985: 141). وقدم للتدريس بهذه المدرسة الفقيه أبا عبد الله السلاوي (ق 737 هـ / 1336 م)، ولقد تخرج على يديه علماء جلة من أبرزهم أبي عبد الله محمد المقرئ. (ابن خلدون، ع. 1992: 478).

وكان أبو حمو موسى الثاني (760 - 791 هـ / 1358 - 1388 م) أوسع سلاطين الدولة الزيانية ملكا وجاها، وهو الذي بعث الدولة الزيانية من جديد بعد فترة الاستيلاء المريني (753 - 760 هـ / 1352 - 1358 م) على عهد أبي عنان فارس؛ فحينما اعتلى سدة الملك في أول ربيع الأول 760 هـ، شرع في ترتيب أمور دولته، وإحصاء ممتلكاتها، وتعفف من استعمال أموال الأوقاف رغم الحاجة الماسة إلى ذلك: «... وفتح بين يديه الكريمتين، أعلى

اللَّهُ مقامه، صندوق الأوقاف المتنوعة مفعما ذهباً وفضة، فلم تغره صفراؤه ولا بيضاؤه شنشنة نعرفها من أحزم، وسنة علوية عليه». (ابن خلدون، ي. 1910: 37)

يبين هذا النص أن مقدار الأوقاف كان كبيراً لدرجة تجمع أموال ضخمة في الصندوق المعد لذلك "صندوق الأوقاف"، وأن هذه الأموال كانت مصانة؛ فرغم الظروف السياسية والعسكرية المتوترة، إلا أنه لم يتم الاعتداء عليها، وحتى السلطان الجديد وهو في أمس الحاجة إلى الأموال، لم يجزؤ على استعمالها في غير ما وقفت عليه.

وفي أوائل شعبان 763هـ/1361م، توفى والد السلطان أبي حمو موسى الثاني، المولى أبو يعقوب بمدينة الجزائر، وقد عرف هذا الرجل بالزهد والعبادة، فأمر السلطان بنقل جثمانه إلى مدينة تلمسان، ودفنه برياض كانت بباب إيلان، ثم نقل رفات أخويه السلطانين أبي سعيد وأبي ثابت - اللذين حكما تلمسان في آن واحد ما بين 749-753هـ/1348 - 1352م ليدفنا مجددا بهذا الموضع. (ابن خلدون، ي. 1910: 104).

وفي هذه السنة أي 763هـ، شرع السلطان أبو حمو موسى الثاني، في بناء مدرسة وزاوية على ضريح والده وعميه المذكورين، وخصص لها الأوقاف الجليلة، والجرايات من العقار المتنوع، وأنفق فيها أموالاً كثيرة، وأحاطها برعايته، من إحضار أحسن المغارس، وإعلاء البناءات وتوسعتها، واستجلاب المياه إليها. وبعد سنتين انتهت بها الأشغال، وشرع في التدريس بها يوم 5 صفر سنة 765هـ/1363م. (ابن خلدون، ي. 1910: 104، 136).

هناك اختلاف في الآراء، يستشف من النصوص التي وردت إلينا حول موقع دفن المولى أبي يعقوب وأخويه أبي سعيد وأبي ثابت، فعند يحيى بن خلدون، فإن موضع الدفن هو في باب إيلان. (ابن خلدون، ي. 1910: 104). لكن التتسي يذكر أنه لما تمت المدرسة السابقة الذكر، «نقلوا ثلاثتهم إليها». (التتسي، م. 1985: 180) أو أن يحيى بن خلدون أغفل حادثة نقل رفات الإخوة الثلاثة من باب محصلة حاصل.

يورد شارل بروسلاز نص تحبیس السلطان أبي حمو موسى الثاني المذكور، تحت اسم مسجد أولاد الإمام، فماذا يعني هذا؟ هل يعني أن المدرسة والزاوية المذكورة أصبحت تحمل هذا الاسم فيما بعد؟

ولأهمية نص التحبیس حري بنا أن نورد كاملاً: «أمير المسلمين المتوكل على رب العالمين أبو حمو ابن مولانا الأمير أبي يعقوب ابن الأمير أبي زيد ابن مولانا الأمير أبي زكريا ابن مولانا أمير المسلمين أبي يحيى يغمراسن بن زيان، وصل الله مفاخره، وخلد آثاره الكريمة، ومآثره على هذه الزاوية المباركة المقامة على ضريح والد المذكور برّد الله ضريحه، فمن ذلك ما بداخل تلمسان المحروسة، جميع الطاحونة الملاصقة للزاوية،

والثلاثون حانوتها المعروفة بالصاغة القديمة، والكوشة التي بمنشر الجلد، وحمّام الطبول، وفرن مقسّم ألما، وفندق العالية. ويخارج البلاد المذكور جميع الرّحا السفلى بقلعة بني معلى، والنصف شايعا في روض المنية الكائنة بالرميل، وزيتون تيفدا، وأرض الزيتون المذكور، ثم معصرته ورحاها، وجميع المحبس. ملكه وشهرة الجميع تغني على التحديد تحببسا تاما مطلقا عاما، ووقفا ثابتا أبديا ليصرف ما يستفاد من الحبس المذكور على معلمين العلم وطالبيه وإمام ومؤذن. عام ثلاثة وستين وسبع مائة... عام خمسة وستين» (Brousslard, CH 1858: 169-170).

نلاحظ أن هذه الأوقاف كانت متنوعة بين رباغ: حوانيت، كوشة، طاحونة، رحا، حمّام، فرن، فندق؛ وهي التي تقع داخل مدينة تلمسان، وبين أراض زراعية وأشجار زيتون، ومعصرة ورحاها، خارج مدينة تلمسان، مما يضمن دخلا كبيرا لهذه الزاوية. والظاهر أن هذه الوثيقة الحبسية قد كتبت سنة 763هـ/1361م، سنة الشروع في بناء الزاوية، وجددت سنة 765هـ/1363م، وهي سنة الانتهاء من البناء. (التسي، م. 1985: 180) مما يجعلنا نستنتج، أن مشروع البناء استفاد من هذه الأملاك المحبسة، بالإضافة إلى ما رصده السلطان من جرايات أخرى. أما بعد الفراغ من المشروع، فإن المستفيدين حددتهم الوثيقة الحبسية في المعلمين والطلبة بالإضافة إلى الإمام والمؤذن. ومما يلفت الانتباه، أن هذه الوثيقة لم تحدد مقدار استفادة كل طرف من الأطراف المذكورة، اللهم إلا إذا كانت هناك وثيقة أخرى، لم نتمكن من الإطلاع عليها، أو أن عادة شائعة وتقليدا جاريا، كان يتبع في هذه المسألة، لأن كتب النوازل كما هو معلوم أثارت الكثير من القضايا المتعلقة بأحقية ونسبة استفادة كل طرف معني من ريع الأحباس. واستدعى السلطان أبو حمو موسى الثاني، الفقيه أبا عبد الله محمد الشريف التلمساني (ت 771هـ/1369م) من فاس للتدريس بالزاوية والمدرسة التي أنجزها، وشرع في الإقراء بها يوم 5 صفر 765هـ/1363م كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وكان هذا العالم حظي عند السلطان أبي حمو، حيث اغتبط بمقدمه عليه، وأصهر له في ابنته، حيث زوجها إياه، وظل هذا العالم بتلمسان رفيع القدر إلى أن هلك. (ابن مريم، م. 1986: 165 - 166).

أصبح لطلبة العلم في عهد هذا العالم مكانة متميزة، لمكانته وحظوته، وإجزال السلطان بالعطايا لهم، والاهتمام بشؤونهم: «وكان الطلبة في أيامه أعز الناس وأكثرهم عددا وأوسعهم رزقا وانتفاعا، فكثرت العلم في عهده وانتشر، وأقبل الناس عليه، واستعانوا بحسن إلقائه، وحلاوة فيضه، وسهولته، فيرقى به الطالب في أسرع وقت مع

بشاشة وشفقة، لا يؤثر عن الطلبة غيرهم، ولا يقرب أحدا دونهم، يدعوهم للحق ويحملهم على الصدق، ويث لهم الحقائق وينزههم عن الخلأق، يرتب كل واحد في منزله، ويحمل كلامهم على أحسن وجوهه،... ويترك كل أحد وما يميل إليه من العلوم، ويرى الكل من أبواب السعادة، ويقول من رزق في باب قليلازمه مع كرم أخلاق وعلو سجية وشيمة... وربما أطعم الطلبة أطيأ الأظعمة التي لا يقدرأ عليها، وبيته مجتمع العلماء والصلحاء...». (ابن مريم، م. 1986: 169 - 170).

وحيأما توي في هذا العالم الجليل، نصب السلطان ابنه عبد الله في مكانه، ومنحه إدارة المدرسة والتدريس بها على عادة والده. (ابن مريم، م. 1986: 177).

وما كان للطلبة، أن يتبعوا هذه المكانة، لولا اتساع الأوقاف المخصصة للمدارس والزوايا المنتمين إليها، وحرص سلاطين الدولة الزيانية، والسلطان أبي حمو موسى الثاني تحديدا، على الاعآاء بالعلم وأهله، علما أن هذا السلطان قد جمع بين الملك والعلم، فهو الآخر كان عالما وشاعرا ومؤلفا في السياسة، وهو صاحب كتاب "أسطة السلوك في سياسة الملوك".

تراجعت وضعية الطلبة كثيرا في مطلع القرن العاشر الهجري (ق 16م)، حسبما يذكر الحسن الوزان: «الطلبة أفقر الناس لأنهم يعيشون عيشة بأئسة في مدارسهم، لكن عندما يرتقأون إلى درجة فقهاء، يعين كل واحد منهم أستاذأ أو عدلا أو إماما». (ليون الإفريقي، ج. 1983: ج 2، 21).

يبدو أن ثمة تناقض وقع فيه الرحالة الحسن الوزان، حيث يذكر في ذات الموضوع، أنه يوجد بمدينة تلمسان عدد من المساجد الجميلة، وخمس مدارس حسنة البناء، «وكثير من الطلبة والأساتذة في مختلف المواد، سواء في الشريعة أو العلوم الطبية، وتتكفل المدارس الخمس بمعاشهم بكيفية منتظمة». (ليون الإفريقي، ج. 1983: ج 2، 19 - 21).

كما دأب ملوك بني مرين على اختطاط المصاحف وتحبيسها، وحبس الخزانات والكتب، سار على نهجهم بعض سلاطين الدولة الزيانية، ومن بينهم السلطان أبي زيان محمد الثاني (796 - 801هـ/ 1393 - 1398م)، الذي نسخ عدة كتب وحبسها: «... نسخ رضي الله عنه بيده الكريمة نسخا من القرآن وحبسها، ونسخة من "صحيح البخاري" ونسخا من "الشفاء" لأبي الفضل عياض حبسها كلها بخزائنه التي بمقدم الجامع الأعظم من تلمسان المحروسة، التي هي من مآثره الشريفة المخلدة من ذكره الجميل ما سرآ به الركبان، كما أوقف عليها من الأوقاف الموجبة للوصف بجميل الأوصاف،

وصنّف كتاباً نحا فيه منحى التصوف سماه "كتاب الإشارة في حكم العقل بين النفس المطمئنة والنفس الأمّارة" (التتسي، م. 1985: 211).

وبالإضافة إلى القرآن الكريم، احتلت بعض الكتب منزلة هامة في بلاد المغرب الإسلامي، بدليل تكرار الإشارة إلى وقفها مثل صحيح البخاري، وكتاب الشفا للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (ت 544هـ/1149م). (ابن قنفذ، أ. 1982: 280).

تردد ذكر اسم هذا السلطان أعني أبا زيان محمد الثاني، في نازلة على الفقيه القاضي أبي عثمان سعيد بن محمد العقباني (720 - 811هـ/1320 - 1408م) (التبكتي، أ. دون تاريخ: 125 - 126) تتضمن تحبّيس هذا السلطان على مسجد، وكان للمسجد وفر من أحباس عديدة، فهل يجوز صرف الأحباس في بعضها البعض؟ فأجاز ذلك إن كان المحبسون من الملوك خدمة للمصلحة العامة. (الونشريسي، أ. 1981: ج7، 237).

وطرحت مسألة وقف السلاطين للممتلكات التي أصبحت بالتعبير المعاصر تحمل اسم الممتلكات العمومية جدلاً كبيراً بين الفقهاء، مثل أراضي الفياء وغيرها. (بن رجب، ع. دون تاريخ: 112). كما شكّلت العلاقة بين السلاطين وممتلكات الوقف (قضية السلف والاعتداء عليها) قضية أخرى تناولها العديد من الفقهاء في فتاويهم.

وكان للسلطان أبي العباس أحمد العاقل (834 - 866هـ/1430 - 1461م) دوراً في إحياء الممتلكات الوقفية، وتفعيل دورها، بعدما أصابها التراجع، وهذا ما يظهر من الفقرة الآتية: «وكانت له عناية عظيمة بالولي الزاهد، القطب الغوث، شيخ الزهاد، وقدوة العباد، السيد أبو علي الحسن بن مخلوف (ت 857هـ/1453م). فكان يكثر من زيارته، ويقتبس من إشارته، ومدار أكثر أموره عليه، وبنى بزاويته المدرسة الجديدة، وأوقف عليها أوقافاً جليلاً ووجد كثيراً من ريع الأحباس قد دثر، والوظائف التي بها انقطعت فأحيى رسمها، وجدد ما دثر، وأجرى الوظائف على أزيد مما كانت عليه قبل، فحمد في ذلك سعيه، وبقي له فيه ذكر حسن» (التتسي، م. 1985: 248 - 249).

وفي مطلع القرن العاشر الهجري، يبادر السلطان أبو عبد الله محمد الثابتي (902 - 909هـ/1496 - 1503م) على استغلال ما تجمع لديه من أموال أوقاف الولي أبي مدين شعيب، واشترى بها أراض جديدة، عزّز بها الممتلكات الوقفية لهذه المنشأة. ولقد تمت هذه المبادرة على مرحلتين واحدة سنة 904هـ/1498م، وأخرى سنة 906هـ/1500م (Brosslard, CH. 1859: 417-418).

ويعود إنشاء مسجد أبي مدين إلى سنة 739هـ/1338م من قبل السلطان المريني أبي الحسن بعد سنتين من استيلائه على تلمسان. (Brosslard, CH.1859: 403).

يظهر أن مداخيل أوقاف مسجد ومدرسة أبي مدين، كانت ضخمة، لدرجة أنه كان يفضل من نفقتها أموال، استغلت في هاتين المناسبتين لتعزيز ممتلكاتها بشراء أراض أخرى. ولا ننس أن للولي أبي مدين الغوث مكانة خاصة عند سلاطين المغرب الإسلامي وعامة سكانه، حيث كانت ترد عليه الزيارات والصدقات من مختلف المناطق.

وآخر ما نشير إليه من أحباس سلاطين المغرب الأوسط، أحباس مسجد سيدي ابن زكري، ويظهر أن هذا المسجد أسس خلال القرن التاسع الهجري (ق 15م). وكان يتوفر على عدة أحباس، وهو يقع داخل مدينة تلمسان (صاري، ج. 1985: 92). ولقد عثر شارل بروسلا على وثيقة أحباس داخل هذا المسجد الصغير، مؤرخة في سنة 1154هـ/1741م، وتتضمن جردا مفصلا بأحباسه. (صاري، ج. 1985: 94). ويظهر أن هذه الوثيقة الحبسية هي تعزيز للأحباس السابقة وإعادة كتابتها كما جرت العادة في الحوليات الحبسية.

وانطلاقا مما أشرنا إليه سابقا، يبدو أن نظام الأوقاف، كان له الدور الرائد في النهضة العمرانية والثقافية التي عرفها المغرب الأوسط خاصة مع السلاطين الكبار: والمؤسسات التي تشيدها الدولة العبد - الوادية كذلك تتطلب مصاريف مالية، كبناء القصور والمصانع والمساجد والمدارس وجلب المياه وغيره. وهذا كله قامت به الدولة عبر العصور، حيث شجع مؤسس الدولة سياسة العمران منذ اعتلائه عرش تلمسان، وتبعه في ذلك النهج أبناؤه وأحفاده خاصة أبو حمو موسى الأول،

وأبو تاشفين الأول، وأبو حمو موسى الثاني، ويدخل ضمن هذا الإطار الأخير نظام الأوقاف حيث كان السلاطين يشيدون المساجد والمدارس، ثم يخصصون لها المزارع وغيرها وقفا عليها، لكي تدر على تلك المنشآت بالأموال لضمان استمرار تسييرها...» (الدراجي، ب: دون تاريخ: 226).

إن سلاطين الدولة الزيانية ساهموا في توسيع الممتلكات الوقفية، وعينوا الكثير منها لتسهيل تسيير العديد من المنشآت التي كانت تتكفل بتقديم خدمات مختلفة للرعية، وتمكنوا بذلك من كسب ود تلك الرعية.

إن ما ميز الأوقاف في بلاد المغرب الإسلامي خلال الثلث الأخير من العصر الوسيط، هو إقبال عدد كبير من سلاطين دول المغرب الإسلامي على التحسيس، وبحجم ملفت للانتباه، لا يمكن أن تتم معه أية مقارنة مع المراحل التاريخية السابقة.

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن مريم التلمساني، محمد.(1986). البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ابن قنفذ القسنطيني، أحمد.(1982). الوفيات. بيروت: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر.
- ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمان.(دون تاريخ). الاستخراج لأحكام الخراج. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- ابن خلدون، يحيى.(1980). بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، ج1. الجزائر: المكتبة الوطنية.
- ابن خلدون، يحيى.(1910). بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، م2. الجزائر: مطبعة فونطانة.
- ابن خلدون، عبد الرحمان.(1992). كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر. بيروت: دار الكتب العلمية. - الدراجي، بوزيان.(1993). نظم الحكم في دولة بني عبد الواد الزيانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- الوزان الفاسي، الحسن.(1983). وصف إفريقيا. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الونشريسي، أحمد.(1981). المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقيا والأندلس والمغرب. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- صاري، الجيلالي.(1985). "أضواء على حياة وتراث أبي العباس أحمد بن محمد زكري التلمساني". مجلة الثقافة، العدد 90، ص ص 87- 96.
- التتسي، محمد.(1985). تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان. الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- التبتكي، أحمد.(دون تاريخ). نيل الابتهاج بتطريز الديباج. بيروت: دار الكتب العلمية.
- Brousslard,CH.(1858). « Mosquée Oulad El Imam». *Revue Africaine*, N13, pp167-172.
- Brousslard,CH.(1859). « Les Inscriptions Arabe De Tlemcen-3Mosquée Abou L-Hacen, Ou Bel-Hacen » *Revue Africaine*, N15, pp161-172.
- Brousslard,CH.(1859). « Les inscriptions arabe de tlamcen9 mosquée et medersa de sidi-boumedin » *Revue Africaine*, N18, pp401-419.